المدى

رئيس التحرير
رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

اليوم مع
المدى

11

موراي يودّع مونتريال من الدور الثاني

15

صالح رفض وضع القماش قائلا: "وجهي ما يتغطاش"

19

غادة عبد الرازق: لا أسعى لتقليد تحية كاريوكا

العدد (2218) السنة التاسعة - الخميس (11) آب 2011
http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

الوكيل الأقدم للداخلية يقلل من أهمية الاختراق في وزارته

الأسدي لـ(المدى) السيطرات الأمنية عديمة الفائدة.. وعصابات "الكواتم" انتهت

□ بغداد/ وائل نعمة

كشف وكيل وزارة الداخلية الأقدم عن أن جاهزية قوات الأمن الداخلي تصل إلى نسب عالية، موضحا أن الوزارة تعاني نقصا في الخبرات الخاصة بالجانب الاستخباراتي فقط والذي قد يقتضي استدعاء ما يقارب المئة مستشار "أمريكي" لتدريب قوات الداخلية. مشددا على أن عدم وجودهم في أي حال من الأحوال لن يضر بإمكانات الوزارة، لاسيما ان الأخيرة لا تعاني ضعفا في التدريب أو الإعداد أو البنى التحتية.

جاء ذلك في حوار أجرته معه "المدى"، وصف فيه السيطرات الأمنية المنتشرة في بغداد بعديمة الفائدة، وقال " إنها لم تحل أية مشكلة أمنية ولم تلق القبض على أي شخص أو سيارة مخفخة وأنا مع السيطرات "الطائرة" المتنقلة لأنها أكثر فعالية".

وكيل الداخلية اتهم ، كل من عصائب أهل الحق واليوم الموعود وكتائب حزب الله، الحركة النقشبندية والقاعدة ودولة العراق الإسلامية، فضلا عن حزب البعث باستهداف المنطقة الخضراء بالقذائف الصاروخية، مبينا أن الأسلحة التي تتحصل عليها هذه الجماعات تأتي من إيران والسعودية وسوريا، وبالرغم من ذلك فإن حكومات هذه الدول تنفي علمها بالأمر.

وتابع " أن أسلحة النظام السابق ٩٠٪ منها قد انتهى مفعوله،لان البارود والسي ٤ فيهما مدة صلاحية وبالتأكيد انتهت، ولكن هناك أسلحة جديدة تدخل إلى البلاد".

ونفى الاسدي إلقاء القبض على قيادات كبيرة تابعة لـ"اليوم الموعود"، وإنما أفراد قليلة جدا ومن عصائب الحق أيضا وهم معتقلون، مشددا على أن التحقيق جاريا معهم.

وعلى الصعيد السياسي، استبعد الاسدي إمكانية إيجاد حل قريب لمنصب وزارة الداخلية، منتقدا الأطراف التي لا ترغب بوجوده في المنصب، مستدركا بالقول "بالرغم من ذلك فإننا لم يرتبك عملنا فترة غياب الوزير".

ولم ينف الوكيل الأقدم للداخلية وجود ملفات فساد في وزارته، مؤكدا تشكيل لجان تحقيقية لمتابعة الموضوع من خلال فتح ملفات جميع المنتسبين لها.

وبالعودة إلى الملف الأمني، قلل الاسدي من أهمية الاختراقات الموجودة في وزارته بالقول "نمسك بين الحين والآخر أفرادا متضررين يدلون بالمعلومات الى الجماعات الإرهابية ونحيلهم للمحاكم".

وتطرق الاسدي إلى الجماعات الممولة من إيران والمتهمة بالاغتيالات بالكواتم، موضحا "القينا القبض على إحدى هذه المجموعات الكبيرة"، إلا انه أكد تقلص عمل هذه الجماعات بسبب السيطرة على اغلب الشبكة.

وبخصوص ملف أجهزة كشف المتفجرات "السونار" بين الاسدي " أن الجهاز لا يكشف بدقة بل تصل نسبة الكشف إلى ما دون الـ ٤٠٪، فضلا عن الإشكال العلمي في عمله، والطريقة الكهرومغناطيسية في عمل هذا الجهاز يقول الخبراء عنها إنها غير معروفة، ولذلك بريطانيا أحالت الشركة على التحقيق وأغلقتها واعتبرتها مفسدة وشركة وهمية بسبب الاعتراض على المبدأ العلمي الذي اتبعته الشركة لتسويق هذا الجهاز".

وعن علاقة وزارته بوسائل الإعلام يقول الاسدي "لسنا مع إعلام الحزب أو الإعلام الواحد أو إعلام الديكتاتورية، ولسنا مع التضييق أو التحديد، نرفض كل الحالات التي تؤدي إلى إرجاع الوضع إلى ما قبل عام ٢٠٠٣، لا نريد إعلاما يطبل للحكومة أو لحزب أو إلى أي شخص سواء كان وزيراً أو رئيساً للحكومة."

■ نص الحوار ص٤

خطوط المولدات الاهلية تشتبك مع الكابلات الحكومية لسد النقص في الكهرباء.. (أ.ف.ب)

سوريا تفتح الحدود مع العراق جزئيا

□ متابعة/ المدى

أعادت سوريا أمس الأربعاء فتح معبر حدودي مع العراق بعد أن أغلقته الشهر الماضي إثر محاصرة قوات الأمن والجيش بآلياته الثقيلة مدينة البوكمال السورية المتاخمة للمنفذ والتي شهدت تظاهرات تطالب بإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد. ونقلت وكالة أنباء كردستان عن أحد الموظفين العراقيين في منفذ القائم ويدعى ماجن الكربولي قوله إن "الجانب السوري أعاد فتح منفذ القائم الحدودي مع مدينة البوكمال اليوم الأربعاء للشاحنات والمسافرين بشرط ان يكون المسافر عمره ٥٠ سنة وما فوق". ولفت إلى أن "الجيش السوري انسحب بصورة جزئية من مدينة البوكمال"، منوها إلى أن "الكثير من الشاحنات المحملة كانت تنتظر في المنفذ وتسبب ذلك بتلف حمولة بعضها". واقتحم الجيش السوري بالدبابات مدينة ديرالزور فجر يوم الأحد بعد أسبوع من بدئه حملة مماثلة في حماة في تصعيد واضح للحملة الأمنية ضد المحتجين.

تخفيض رواتب الرئاسات ينتظر التصويت

□ متابعة/ المدى

أكدت اللجنة المالية في البرلمان ، أمس الأربعاء، أنها أكملت القراءة الأولى والثانية لمسودة مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، مبينة أنها بانتظار التصويت عليه بعد أن سلمت تقريرها النهائي إلى رئاسة مجلس النواب قبل ثلاثة أشهر.

وقال رئيس اللجنة حيدر العبادي في تصريحات صحفية أمس الأربعاء، إن "اللجنة المالية في البرلمان أكملت القراءة الأولى والثانية لقانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث".

وأضاف العبادي أن "اللجنة المالية سلمت تقريرها النهائي إلى رئاسة مجلس النواب قبل ثلاثة أشهر"، مشيرا إلى أن "اللجنة الآن بانتظار التصويت على القانون".

يشار إلى أن مجلس النواب قد صوت، في الـ١٢ من آذار الماضي، خلال جلسته الـ٤١ على قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث "بشكل مبدئي".

وصادق مجلس الوزراء العراقي، مطلع شهر آذار الماضي، على مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة، وحوله إلى مجلس النواب لإقراره.

وتراوحت نسب التخفيض وفقا لمسودة القانون بين ٨٠٪ و٤٠٪، حيث تم تخفيض رواتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب من ٥٠ مليون دينار إلى ١٢ مليون دينار، وتخفيض مخصصات الرؤساء الثلاثة ونوابهم بنسبة ٨٠٪.

زعيم التيار طالب طهران بالقيادي المنشق

الصدر ينتقد إيران لامتناعها تسليم "أبو درع" إلى الحكومة

□ بغداد/ المدى

اتهم زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر أمس الأربعاء طهران بامتناعها عن تسليم إسماعيل الملقب "أبو درع" المتهم بأعمال العنف الطائفي سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

وبحسب مصادر مقربة من زعيم التيار فان أبو درع كان من ابرز القادة الميدانيين لجيش المهدي، وكان شخصية انفعالية لم يرتض الصدر الكثير من أعماله وصدرت بحقه مذكرات اعتقال كثيرة، وبالتالي انشق عن التيار وهرب إلى طهران ولم يعد حتى اللحظة.

وقال الصدر ردا على استفتاء قدم له من قبل احد أنصاره وسئل فيه عن تعليقه على إيواء إيران واحتضانها ودعمها للقيادي المنشق "قد طالبناهم بإرجاعه إلى العراق لكنهم لم يستجيبوا لذلك".

ولدى أبو درع أتباع يصل عددهم إلى قرابة الـ"١٠٠" من أفراد عائلته يقطنون مدينة الصدر الكثير منهم اعتقل ومن ثم أفرج عنه أثناء الحملة الأمنية على المنطقة عام ٢٠٠٨.

وأعرب الصدر عن أسفه "كون الذي من حقه الإبعاد لا يبعد والذي من حقه الإيواء لا يؤوى"، بحسب تعبيره.

وكان الصدر دعا، في ١٩ حزيران سكان مدينة الصدر في بغداد إلى التصدي لأتباع أبو درع اجتماعيا أو عن طريق العشائر، مطالبا في الوقت نفسه الحكومة بردع هؤلاء.

واصدر الصدر خلال الأسابيع الماضية عددا من البيانات ينبذ فيها المنشقين تارة ويدعوهم للتوبة تارة أخرى.

يشار إلى أن شخصا واحدا على الأقل قتل في ١٨ حزيران فيما أصيب أربعة آخرون بجروح في اشتباكات عنيفة بالأسلحة الرشاشة اندلعت بين عناصر من جيش المهدي وأتباع القيادي المنشق عن التيار في مدينة الصدر، والتي أكد المصدر ذاته أنها جاءت على خلفية تجاوزات كبيرة لأتباع أبو درع على المدراء العامين في المنطقة والتي كان آخرها على احد المنتمين إلى الخط الصدري .

دعا الصدر ، أئمة وخطباء الجمعة إلى تلاوة دعاء خاص لنبذ المنشقين والمفسدين في التيار، محدداً يوم الجمعة المقبل لتلاوته تحت اسم "جمعة المتوسلين".

وقال الصدر في بيان صدر عن مكتبه نهاية الشهر الماضي "على أئمة وخطباء الجمعة أن يتلوا بعض النقاط المهمة على مسامع المصلين التي تخص المنشقين والمفسدين"، داعيا خطباء الجمعة إلى "تلاوة دعاء خاص لنبذ المفسدين وطلب هدايتهم، الجمعة المقبلة، وستحمل اسم جمعة المتوسلين".

المصالحة: ٩٠ بالمئة من المسلحين هجروا العنف

□ متابعة/ المدى

أعلنت وزارة المصالحة الوطنية عن أن ٩٠ بالمئة من الجماعات المسلحة انضمت إلى العملية السياسية وتركت السلاح. جاءت هذه التصريحات بعد يوم واحد من مناشدات لما يسمى دولة العراق الإسلامية وجهتها إلى أبناء الصحوات لأجل العودة إلى العمل المسلح وترك الحكومة. وزير المصالحة الوطنية عامر الخزاعي أوضح في تصريحات صحفية أن ٩٠٪ من عناصر الجماعات المسلحة ومنها: "جيش محمد" و"كتائب ثورة العشرين" و"جيش الراشدين" و"جيش المجاهدين" و"حماس العراق" و"سرايا الجهاد" و"جيش رجال الطريق النقشبندية"، انضمت إلى عملية المصالحة الوطنية وتتعاون تعاونا تاما مع الحكومة العراقية لمحاربة تنظيم القاعدة، ولم يبق إلا العديد القليل من عناصر هذه الجماعات في سوريا والأردن، لافتا إلى أن عملية دمج أبناء الصحوات في المؤسسات المدنية والأمنية مازالت مستمرة.

العراقية: أزمة الاتفاقات الوهمية سياسية ونملك ملفات خاصة

وثائق تؤكد: مُوقّع عقود الكهرباء يملك مكتبا للهجرة

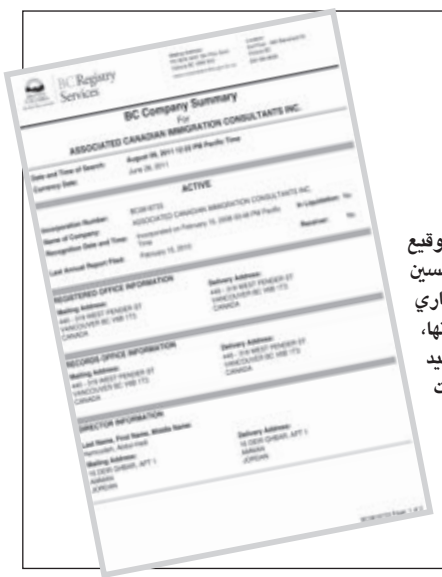

□ بغداد/ المدى

حصلت المدى على وثائق تثبت أن الشخص الذي وقعت معه وزارة الكهرباء، عقد الـ ١,٢ مليار دولار يعمل سمسارا للهجرة ويتاجر بالبشر وتشير الوثائق التي ننشر نصها الانكليزي إلى أن المدعو " سمارة وصاحبه عبد الهادي حمودة " يديران عملهما من مكتب في عمان متخصص بقضايا الهجرة والإقامة وان لسمارة مكتبا للهجرة في فانكوفر وليس شركة لمعدات توليد الكهرباء.. أي انه يمارس نوعا من التجارة بالبشر.

من جانبها اتهمت القائمة العراقية، الأربعاء، جهات إعلامية وسياسية لم تسمها باستغلال أزمة عقود الكهرباء للتشهير والتصفية السياسية ضد شخصيات أو كتل سياسية، فيما أكدت أن الشركة الكندية والمضمونة من بنوك دولية وأميركية فاتحت المصرف التجاري العراقي بخصوص الضمانات المالية وطرحت شراكتها مع شركة أميركية لتنفيذ مشروعها بتصديق من السفارة العراقية في كندا.

وقالت القائمة العراقية في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى ، نسخة منه، إن "هناك جهات إعلامية وسياسية استغلت أزمة عقود الكهرباء للتشهير والتصفية السياسية ضد شخصيات أو كتل سياسية"، مؤكدا أن "التشهير قبل أن تظهر نتائج التحقيق بشأن العقود المبرمة للكهرباء يخالف المنطق القانوني والأخلاقي".

وأضاف البيان أن "العراقية ترفض تحويل معاناة العراقيين جراء أزمات الكهرباء وفشل تحقيق انجازات حقيقية إلى مساومات ومزايدات سياسية وترويج معلومات مغلوطة قبل وجود أي تحقيق مستقل"، معتبرا أن "التصعيد بشأن عقود الكهرباء غير مبني على أسس علمية".

وأكدت العراقية أن "الشركة الكندية قد حصلت على تصديق من السفارة العراقية في العاصمة الكندية اتاوا، ما يشهد لها بأحقيتها والاعتراف بها كشركة معروفة للعمل في العراق"، مبينا أنه "تم توقيع وثيقة التصديق بتاريخ٢١/٧/٢٠١١ من القنصلية العراقية في اتاوا".

من جانبه قال النائب عن العراقية محمد سلمان إن هناك "مافيات سياسية مكونة من نواب وسياسيين معروفين، تلقوا رشاوى من جهات أجنبية للضغط على الوزير لإبرام العقود. وحاولوا في ما بعد ابتزازه بشتى الطرق والوسائل".

ورفض سلمان الإفصاح عن أسماء هؤلاء النواب، وشدد على أن الوزير "يحتفظ بها في ملفات خاصة". وأضاف أن "القائمة أجرت تحقيقاً مع وزير الكهرباء، وعلمت أن العقود الموقعة مع الشركات الأجنبية مسؤولية تضامنية، لأنها تحمل أيضا توقيع نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني وعدد من كبار مستشاري الحكومة. والشركات أخلّت بالتزاماتها، إضافة إلى أن العراق لم يخسر على الصعيد المادي، لان الوزارة لم تعتمد حسابات مصرفية لصالح تلك الشركات".

وزاد أن "القائمة العراقية تعتقد انه لا يمكن تحميل وزير الكهرباء مسؤولية هذه العقود، وعليه فإن أمر الإقالة بعد كشف التفاصيل".

"حقوق الإنسان" تدعوه للاعتذار

الشمري: على اللجان إشعارنا قبل زيارة السجون

□ بغداد/ المدى

دعا عضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب علي شبر، وزير العدل إلى تقديم اعتذار للجنته والشعب العراقي، على خلفية منعهم من دخول المعتقلات.

يأتي ذلك في وقت قال وزير العدل حسن الشمري إن "أبواب الوزارة مفتوحة أمام جميع المنظمات واللجان الإنسانية لزيارة السجون التابعة للوزارة وتقييم أوضاع النزلاء فيها شريطة الالتزام بالضوابط المعمول بها".

وأوضح أنّ: "الاتفاق المسبق مع لجنة حقوق الإنسان البرلمانية تم على أساس تسهيل عملها مقابل التنسيق المسبق في حال رغبت بزيارة أي من السجون الإصلاحية، لكن الزيارة

الشمري

الأخيرة لأعضاء اللجنة إلى سجن بابل الإصلاحي بشكل مفاجئ منع مدير السجن من إدخالهم لعدم استحصالهم الموافقات الأصولية للزيارة".

وتابع أنّ: "الاتفاق مع رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية لم يشترط استحصال كتاب رسمي وإنّما الاتصال الهاتفي كفيل باتخاذ إجراءات الزيارة".

شبر وفي اتصال هاتفي مع "المدى" أمس اعتبر ما يتحدث به الشكري غير منطقي، موضحا "إذا كان الحديث عن إشعار للعدل بواسطة الهاتف من الذي يضمن تحققه ويمكن للشمري أن ينقضه بسهولة ويقول إننا لم نتصل به"، متسائلا "حتى وان صدقت نوايا الوزارة بهذا الخصوص فكيف لنا إشعاره وتوجد ألف عقبة تقف بوجهنا للوصول إلى الشمري؟"، مبينا " أن الشمري بعد أن شعر بوجود حرج من تصريحاته السابقة عمد إلى التراجع قليلا والتذرع بهذه الحجج"، مشددا "عليه الاعتذار الى الشعب واللجنة وعدم اللجوء إلى التقاطعات معها حتى يكون عمل اللجنة الإنساني انسيابيا".

يشار إلى أن مصادر الشرطة في مدينة الحلة قالت مطلع الأسبوع الحالي إن خمسة سجناء هربوا من سجن الحلة، القي القبض على أربعة منهم فيما بعد. وحدثت مصادمات قتل فيها ثلاثة من السجناء و احد حرس السجن وأصيب أربعة سجناء وأربعة حراس، واستمرت المصادمات أكثر من أربع ساعات كجزء من خطة الهروب، وبحسب صحيفة ماكالاتشي الأميركية فإن عضو لجنة الأمن والدفاع اسكندر وتوت قال حينها "الحادث كان مخططا له جيدا، و من الواضح أن هناك تعاونا وإهمالا من قبل حراس السجن.

■ التفاصيل ص٢